وزارة المالية
MINISTERE DES FINANCES
Cellule de Traitement
du Renseignement financier
خلية معالجة الإستعلام المالي

REVUE DE PRESSE

DE LA CTRF

NUMERO 10- OCTOBRE 2016

LIBERTE

04/10/2016

2900 euros récupérés : Des trafiquants de faux billets arrêtés à Bouira

Les éléments des services de sécurité de Bouira ont mis la main sur un réseau de trafiquants de faux billets en euro.

Constitué de trois personnes, ce réseau a été démantelé par des éléments de la brigade mobile de police judiciaire (BMPJ) de la sûreté de wilaya de Bouira, a-t-on appris de source policière. Les trois faux-monnayeurs ont été arrêtés, dimanche, en possession d'une somme de 2900 euros en faux billets de 100 euros, a-t-on précisé de même source.

Ils ont été arrêtés en flagrant délit, grâce à une souricière soigneusement mise en place par les enquêteurs de la BMPJ. Agés de 20 à 25 ans, les trois faussaires ont été présentés devant le procureur de la République près le tribunal de Bouira, qui a ordonné leur mise sous mandat de dépôt. Par ailleurs, les services de police ont arrêté un dealer en possession d'un kilo de kif. Le mis en cause a été appréhendé au niveau du quartier des 140 Logements, ajoute la même source.

A. F.

2016/10/05

توقيف امرأة من جنسية مالية وحجز 900 مليون بمطار الجزائر

عصابة تستغل النساء لتهريب الملايير من "الدوفيز" عبر المطارات

نوارة باشوش

أحبطت مصالح الجمارك على مستوى مطار هواري بومدين الدولي صبيحة الثلاثاء، عملية تهريب قرابة 75 ألف أورو، أي ما يزيد عن 900 مليون، كانت بحوزة امرأة إفريقية متوجهة إلى اسطنبول بتركيا، فيما وضعت ذات المصالح عددا من الدول في خانة الخطر، بعد أن أصبحت الوجهة الأولى لتهريب العملة الصعبة نحو الخارج وتبييض الأموال.

وقائع العملية تمت حسب ما كشف عنه مصدر مسؤول بالجمارك لـ"الشروق"، إثر تفتيش صارم لبضائع المسافرين المتوجهين من مطار هواري بومدين إلى أسنطبول من طرف مصالح مفتشية أقسام الجمارك بمطار هواري بومدين، وهذا في حدود الساعة السابعة صباحا بعد ورود معلومة تفيد بوجود عملية لتهريب العملة الصعبة، حيث حاولت امرأة في العقد الثالث ومن جنسية إفريقية وبالضبط مالي وتقطن بوهران، تمرير هذه العملة في حقيبة من حجم كبير، إلا أن أعوان الجمارك من خلال التفتيش الجيد للأمتعة وتمريرها عبر جهاز السكانير تمكنوا من حجز 64600 أورو أي ما يزيد عن 900 مليون سنتيم، فيما تم اقتياد المتهمة إلى مركز الشرطة بالمطار، حيث اعترفت بأن المال المضبوط بحوزتها كانت بصدد إخراجه من الجزائر إلى تركيا فيما ستواجه الموقوفة التي تحال اليوم على وكيل الجمهورية لمحكمة سيدي أمحمد، تهمة مخالفة تشريع الصرف وحركة رؤوس الأموال.

وجاءت هذه العملية حسب ذات المسؤول في إطار تشديد عمليات المراقبة التي تقوم بها مصالح الجمارك الجزائرية، بعد تزايد عمليات التحويل غير القانوني للعملة الصعبة نحو الخارج، كما تشير التحقيقات التي قامت بها مصالح الجمارك إلى لجوء مهربي العملة الصعبة إلى استغلال الأفارقة خاصة الفتيات لتحويل الملايير من الدينارات عبر الحدود الجوية.

وفي سياق متصل، أكد المصدر ذاته أن مصالحهم على مستوى مطار هواري بومدين وضعت آلية مشتركة مع مصالح شرطة الحدود لتشديد الرقابة على بعض الرحلات القادمة من دول عربية وأوروبية، بعد اكتشاف عمليات تهريب للعملة الصعبة، حيث تشمل الآلية الجديدة حسب ذات المسؤول فرض مراقبة على العاملين على مجموعة من الخطوط الدولية، على غرار تركيا، فرنسا، إسبانيا، تونس، دبي وقطر، بعد ما تبين أن شبكات تهريب العملة الصعبة أصبحت تلجأ إلى الرحلات الجوية للتهريب، بعد تضييق الخناق عليها على مستوى الحدود البرية مع تونس وليبيا والمغرب، من طرف شرطة الحدود والجمارك الجزائرية.

2016/10/05

عون شباك مركز بريد سعيد حمدين متهمة باختلاس 400 مليون سنتيم من حساب موظفة

سهام.ز

مثلت أمام الغرفة الجزائية لمجلس قضاء العاصمة، المتهمة «ص.ص» في العقد الخامس من عمرها، وهي عون شباك مكتب بريد سعيد حمدين، لمواجهة جنحة اختلاس أموال عمومية، بعد استئناف الضحية للحكم الصادر في حق المتهمة والقاضي بإدانة المتهمة بعقوبة عام مع وقف التنفيذ و30 ألف غرامة مالية، لتتمسك الضحية باسترجاع الأموال المختلسة من قبل المتهمة والمقدرة بمبلغ 400 مليون سنتيم. وحسب وقائع ملف قضية الحال، تعود إلى تاريخ 2014/07/27 حينما تقربت الضحية «ب.ن»، وهي موظفة بشركة سوناطراك، إلى فرقة الاقتصاد والمالية بالمصلحة الولائية للشرطة القضائية لغرض رفع شكوى ضد «ص.ص» عون شباك مكتب مركز بريد بسعيد حمدين في العاصمة، بخصوص التزوير واستعمال المزور واختلاس أموال خاصة، أين صرحت الضحية أن الوقائع تعود إلى شهر جوان من سنة 2014، عند تقربها من مكتب بريد سعيد حمدين قصد سحب مبلغ مالي وبالضبط من عون الشباك المسماة «ص.ص» التي اعتادت منذ سنة 1996 التعامل معها في إنجاز كل العمليات من حسابها، حينها انتابها شكوك حول وضعية الرصيد، الأمر الذي دفعها إلى استخراج كشف حسابها، أين تبين لها من خلاله وجود عمليات كشف عن الرصيد، الأمر الذي دفعها إلى استخراج كشف حسابها، أين تبين لها وجود عمليات كشف منجزة كل يوم وكذا عمليات سحب لم تقم بها الضحية، وقصد الاستفسار عن عمليات السحب المشبوهة، تنقلت الضحية إلى مكتب بريد سعيد حمدن ثم مديرية وحدة بريد الجزائر وسط، وبعد تفحصهم لكشف حسابها المتضمن العمليات الماضية وكذا الصكوك البريدية المستعملة في عمليات السحب، أخطروها أن حسابها تعرض لعمليات سحب مشبوهة ص.ص» لمبلغ مالي قدر بـ »أنجزت من طرف المشتبه فيها المسماة 400 مليون سنتيم. وكشفت الضحية أنه منذ إقامتها بسعيد حمدين، وهي تسحب أموالها من مكتب بريد سعيد حمدين، الذي تشتغل فيه المتهمة «ص.ص»، إلى أن توطدت العلاقة بينهما، مضيفة أن كل عمليات السحب كانت تتم من طرف المتهمة بما في ذلك تسلمها دفاتر الصكوك مغلقة من عندها مباشرة وهذا من دون توقيعها على أي سجل، المتهمة وخلال سماعها أقرت بالوقائع المنسوبة إليها، قبل أن تتراجع عن التهم المتابعة بها. من جهته دفاع الضحية تفاجأ لحكم قاضي المحكمة الابتدائية الذي طالب بتعويض بريد سعيد حمدين، في حين لم يتم تعويض موكلته سوى بمبلغ 30 ألف دج، رغم أن موكلته تعرضت لاختلاس 400 مليون سنتيم باعتراف المتهمة عون شباك بريد سعيد حمدين.

الإطاحة بشبكة تهريب دولية لذهب مغشوش مستورد من إيطاليا

سهيلة. ز

تمكنت دائرة الاستعلامات للأمن الوطني بالبليدة، من الإطاحة بشبكة دولية لتهريب الذهب المغشوش إلى الجزائر غير المحتواة على دمغة الضمان الجزائري، حيث تم القبض على ثمانية متهمين بينهم 5 متواجدين رهن الحبس المؤقت وأحدهم تم استدعاؤه وفقا لإجراءات الاستدعاء المباشر، فيما بقي اثنان منهم في حالة فرار، كما تم حجز ما يقارب 9 كلغ من المعدن الأصفر بقيمة 4 ملايير سنتيم ومبلغ بالعملة واستنادا لوقائع القضية التي تكفل بها الأمن العسكري انطلقت .الصعبة من المعلومات التي تحصل عليها هذا الأخير بوجود شبكة دولية تنشط في تجارة الذهب المغشوش المهرب من إيطاليا والذي لا يحتوي على دمغة الضمان الجزائري في كل من ولايتي البليدة والجزائر العاصمة، حيث استطاعت عناصر الأمن نهاية 2015 من حجز ما يقارب 9 كلغ من معدن الذهب المغشوش ومبلغ 76 ألف أورو و150 مليون سنتيم على مراحل بعد مداهمة 3 محلات لبيع المجوهرات بأولاد يعيش والتي يملكها المتهم الرئيس الذي تم القبض عليه بأحد المطاعم، ليتم حجز 5 كلغ ورطل من الذهب المغشوش مخبأ داخل خزنة ولا يحتوي على دمغة الضمان الجزائري، إضافة إلى حجز مبلغ مالي بالعملة الصعبة، ومواصلة للتحريات التي باشرها ذات العناصر بالبليدة، تم مداهمة محل آخر بمنطقة حمادي وحجز أكثر من 2 كلغ من الذهب المغشوش، وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى باقي أفراد الشبكة الذي تم توقيفهم نهاية سنة 2015، وإحالتهم مباشرة على التحقيق القضائي الذي دام قرابة 9 أشهر. الجدير بالذكر أن القضية تم إحالتها على قاضي القطب الجزائي المتخصص بمحكمة سيدي امحمد أمس، المختص في ملفات الفساد بعد تكييفها إلى تهم عديدة وجهت للمتهين من جنحة تكوين جمعية أشرار لغرض ارتكاب لجنح تهريب سبائك ذهبية، تبييض الأموال، وجنحة مخالفة التشريع وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج. وأثناء استجواب المتهم الرئيسي في القضية المالك لـ3 محلات لبيع المجوهرات بأولاد عيش بولاية البليدة الذي تراجع عن تصريحاته الأولى أمام قاضي التحقيق بعدما كان معترفا بتعوده على استيراد الذهب المغشوش من إيطاليا، إلا أنه تراجع أمام قاضي الحكم بإنكاره التهمة المنسوبة إليه كون الذهب المحجوز من طرف الأمن العسكري مجوفا لا توضع عليه دمغة الضمان الجزائري من إدارة هذه الأخيرة، بالمقابل أوضح المتهم أنها اطلعت على المعدن الأصفر ولم توضع عليه الدمغة، موضحا في معرض أقواله أنه جلبه من إيطاليا بطريقة شرعية وهو ذو 18 قيراطا، ويملك شركة مختصة في ذلك، كما أن الكمية المحجوزة بلغت قرابة 9 كلغ وقيمتها حوالي 4 ملايير سنتيم.

النهار الجزائرية
النهار أونلاين

2016/10/09

توقيف أفارقة بحوزتهم معدات لتزوير العملة بتلمسان

تمكنت وحدات حرس الحدود الجزائرية العاملة بإقليم دائرتي باب العسة ومغنية الحدودية غرب تلمسان، من توقيف ما يفوق 30 مهاجرا سريا من جنسيات إفريقية متعددة، وبتفتيش أغراضهم تم استرجاع معدات كيماوية وقصاصات ورقية هامة مجهزة لتزوير العملة الصعبة والمحلية، وهذا بينما كان هؤلاء الأفارقة متسللين سرا إلى أرض الوطن قدوما من المملكة المغربية، مما يرجح فرضية استغلالهم من طرف مافيا المخدرات المغاربة في مشروع جديد لإغراق السوق بعملات مزورة، وجرى حجز وثائق إدارية وجوازات سفر، فضلا عن كتب وأغراض مشتبه بها كان هؤلاء الأفارقة يحملونها معهم في مهمة مشبوهة داخل التراب الوطني، أين حُولوا على فصيلة الأبحاث للدرك الوطني قصد توسيع التحريات معهم في مصدر المعدات المشبوهة ومجالات استعمالها. وكانت فصيلة الأبحاث في وقت سابق قد فككت شبكة موازية لتهريب وتزوير العملة الصعبة، كما حجزت مبالغ مالية هامة بالأورو بعضها مزور وبعضها محل تهريب إلى وجهة مجهولة، فضلا عن توقيف عدد هام من المغاربة يزاولون أنشطة محظورة داخل الوطن، أين كانوا يحوزون مبالغ مالية بالعملة الصعبة محل شبهة والتي جرى فتح تحريات واسعة حول مصدرها ووجهتها، هذا إلى جانب حجز كمية هامة من حبوب «الإيكستازي» والسجائر و«الشمة» المقلدة. **س. مجاهد**

النهار
2016/10/10

بالوثائق والتصريحات.. «النهار» تكشف خيوط الفضيحة

هكذا تحايلت شركة «القمار» على خزينة الدولة للاستحواذ على 23 مليارا !

■ تضارب في قيمة ديون الشركة بين المدير الأسبق والسابق والفارق بلغ 17 مليارا ■ مدير المالية بالشركة: «لم أعلم بمراسلة المدير السابق للاتحادية بشأن تسديد الديون المقدرة بـ5 ملايير و900 مليون» ■ مدير الشركة أحمد ريان: «لا تحدثوني عن القضية»

تحايلت شركة سباق الخيل والرهان المشترك في سابقة خطيرة على الحكومة والخزينة العمومية التي سددت ديون الاتحادية الجزائرية للفروسية بقيمة مبالغ فيها، وهي الديون التي كانت استفادت منها الاتحادية من قبل، وتم تسديدها من قبل الخزينة بموجب قرار صادر عن مجلس وزاري مشترك.

حبيبة محمودي

تسبب سوء التسيير الحاصل من طرف مسؤولي شركة سباق الخيل والرهان المشترك في تبذير المال العام بقيمة قاربت أربعة وعشرين

التكفل بالدين.
كما أشار المدير السابق بالنيابة إلى أن الاتحادية التي تطالب بأموالها لم تقم حتى بالتصديق على حساباتها خلال انعقاد الجمعية العامة، قبل أن يرفق مراسلته بنسخة من القرار الرسمي الصادر عن المدير العام

النهار الجديد
ENNAHAR EL DJADID

2016/10/20

عملية تدقيق مالي من طرف شريكه كشفت المستور

شيخ متهم باختلاس 300 مليون من حساب شركة تسوّق الزيوت الصناعية لسوناطراك

أحال قاضي التحقيق بمحكمة بئر مراد رايس في العاصمة، أحد ملفات الفساد المتعلقة باختلاس والاستيلاء على أموال شركة مختصة في تسويق الزيوت الصناعية والمتعاملة مع المجمع البترولي سوناطراك على المحاكمة، بعدما وجهت أصابع الاتهام لمسيرها الذي يتجاوز سنه السبعين، حينما ثبت سحبه لما يفوق 3 ملايين دينار من حسابها لدى بنك الجزائر الخارجي بوكالة بئر مراد رايس واستغلاله لأغراض شخصية.

ياقوتة.ز

تفجير ملف قضية الحال، جاء بموجب شكوى قيدها الضحية ضد شريكه في الشركة المختصة بتسويق الزيوت الصناعية، الكائن مقرها بالرغاية شرق العاصمة، يتهمه من خلالها بتزوير محضر جمعية عامة، الذي على أساسه تمكن من سحب أكثر من 300 مليون سنتيم على دفعات، حيث أخذ 196 مليون سنتيم من حساب بنك الجزائر الخارجي بوكالة بئر مراد رايس، كما سبق وأن أخذ من دون علمه مبلغ 76 مليون سنتيم، إلا أنه لم يكتشف الأمر كونه بعيدا عن شؤون التسيير، إلى حين إصابة المشتكى منه بوعكة صحية جعلته يتسلم المهام بدله، أين تفطن لوجود خروقات وثغرات مالية عند القيام بعملية تدقيق مالي في

الحسابات، وعند الاستفسار من شريكه، قام بطرده وإغلاق الشركة بعد تغيير أقفالها، كونها متواجدة بأحد طوابق منزله الخاص، وهو ما عطل مصالحه وجعله يلغي اتفاقيته مع مجمع «سوناطراك»، كما ترتب عن ذلك التصرف، تراكم الديون الضريبية التي ظلت تلاحقه منذ 2008، كونه عجز عن حل الشركة لتواجد كافة الملفات بمنزل المتهم، هذا الأخير وعند محاكمته، فند الجرم المنسوب إليه وأكد أنه قام بتأجير أحد طوابق منزله للضحية لمدة عام واتفق معه أن يستفيد من هامش الربح، باعتبار أنه يساعده في جلب الصفقات مع سوناطراك، كون شقيقه إطار هناك، مبررا أن المال الذي أخذه هو حقه في الفوائد، وبخصوص منع الضحية من الدخول إلى مقر الشركة، فقد أكد أنه وقع خلاف بينهما حول تقسيم الأرباح، مما جعله يلغي عقد الإيجار، ليطالب بإفادته بالبراءة، ومن جهته، تمسك محامي الدفاع بدفوعه الشكلية لسبق الفصل في القضية أمام القسم التجاري، والذي قضى بإلزام موكله بدفع مبلغ 3 ملايين دينار للضحية، في الوقت الذي طالب هذا الأخير وجراء الأضرار اللاحقة به، بتعويض بقيمة 8 ملايين دج، لتلتمس النيابة تسليط عقوبة عام حبسا نافذا وغرامة بقيمة 100 ألف دج في حق المتهم.

النهار
ENNAHAR EL DJAWI

2016/10/24

فيما أجرى 21 عملية سحب أموال

رئيس قسم بصندوق التوفير والاحتياط يختلس 170 مليون سنتيم

تعرضت زبونة بصندوق التوفير والاحتياط، إلى اختلاس أموالها المقدرة بـ 170 مليون سنتيم من دفتر احتياطها، عن طريق تزوير 21 محررا مصرفيا، حيث تورط في العملية رئيس قسم بالصندوق، الذي تم استدعاؤه للمثول أمام قاضي الجنح بمحكمة سيدي امحمد، أمس، للمحاكمة وفقا لإجراءات الاستدعاء المباشر بتهمة اختلاس أموال عمومية والتزوير واستعمال المزوّر في محررات مصرفية. وحسب ما دار من مناقشة في الجلسة بحضور صندوق التوفير والاحتياط الذي تأسس طرفا مدنيا في القضية من دون تأسس الزبونة، هذه الأخيرة واستنادا إلى تحريات الشرطة، تعتبر جارة المتهم، حيث راحت ضحية اختلاس مبلغ 170 مليون سنتيم من دفتر احتياطها المفتوح باسمها على مستوى الصندوق، بعدما أقدم رئيس قسم بهذا الأخير على إجراء 21 عملية مصرفية لسحب المبلغ على مراحل وبطريقة غير قانونية من دون علم الضحية، إلا أن لجنة المراقبة والتفتيش تمكنت من اكتشاف الجريمة وحددت قيمة الثغرة المالية بالمبلغ المذكور سالفا، وفي إطار التحقيقات التي باشرتها داخل الصندوق لمعرفة المتورط، تبين أن رئيس القسم كان له يد في هذه الاختلاسات، حيث لم يتهرب المتهم من التهمة المنسوبة إليه، إلا أنه أكد أنه كان يسحب الأموال من الرصيد بموافقة جارته عند حاجته لها ومن ثم يقوم بإرجاعها، وهذا ما تطرق إليه دفاعه بعدما ركز على عدم تأسس الزبونة كطرف مدني، كدليل على علمها بالعملية، موضحة أن موكلها ارتكب خطأ مهنيا على الرغم من أقدميته في العمل لمدة 23 سنة، في حين دفاع الصندوق تطرق إلى أن المتهم وقّع على إشهاد منه على قيامه بالجرم، أين قام بإرجاعه المبلغ المختلس، ليطلب الصندوق مبلغ 5 ملايين دينار كتعويض عن الأضرار التي لحقت به، كون جل الزبائن قامت بسحب أموالها وغلق أرصدتها، وعلى ضوء هذه المعطيات المتناولة في الجلسة، التمس وكيل الجمهورية تسليط عقوبة 3 سنوات حبسا نافذا، في انتظار الفصل في الملف إلى غاية الأسبوع المقبل.

سهيلة ز

2016/10/27

بعد تضخيم فاتورة استيراد عتاد إعلام آلي وأجهزة إضاءة خاصة بالسيارات من الصين

سيدة رهن الحبس رفقة شقيقها ومستوردون لاستخدامها سجلها التجاري في تهريب العملة

أجّل قاضي القطب الجزائي المتخصص بمحكمة سيدي امحمد، أمس، محاكمة 7 أشخاص، بينهم سيدة، تم توقيفهم واتهامهم بتهريب العملة الصعبة من وإلى الخارج، عن طريق تضخيم الفواتير، وهذا على خلفية عملية استيراد عتاد خاص بالإعلام الآلي وأجهزة إضاءة، خاصة بالسيارات من نوع «إكزينو» من الصين الشعبية، وقد تمت هذه العملية حسب مصادر «النهار»، من خلال كراء سجل التجاري المستخرج باسم المتهمة الى مجموعة من التجار بوساطة من شقيقها مقابل عمولة معينة.

سهيلة ز

واستنادا إلى ذات المرجع الذي أورد الخبر، فإن تحريك الشكوى من طرف إدارة الجمارك ضد المتهمين، جاء بعد اكتشاف هذه الأخيرة عام 2014 التلاعب والتزوير، الذي وقع في فاتورة الاستيراد التي قام بها المتهمون لعتاد خاص بالإعلام الآلي وأجهزة إضاءة متعلقة بالسيارات من الصين الشعبية، والتي كانت على أساس 300 ألف دولار أمريكي، إلا أنه في عملية توطينها ببنك «تروست» بالشراقة لإعادة تحويل الأموال إلى الخارج، تم تقديم فاتورة مخالفة لا تحتوي على مبلغ التحويل الحقيقي المذكور سالفا، وإنما قدموا فاتورة بقيمة 3200 دولار أمريكي، وهي

فاتورة مزورة ومضخمة، الأمر الذي كشفته إدارة الجمارك والبنك، ليتم إحالة الملف على العدالة، هذه الأخيرة وجهت ضدهم تهمتي مخالفة التشريع والصرف وحركة رؤوس الأموال من وإلى الخارج وجنحة التزوير واستعمال المزور في محررات مصرفية، بعد إقصاء عدة تهم تناولها قاضي التحقيق من تهمة تكوين جماعة أشرار وتهريب الأموال من وإلى الخارج والتزوير واستعمال المزور في محررات مصرفية، إلا أن ما جاء في تصريحات شقيق صاحبة السجل التجاري خلال التحقيق، أكد أنه فعلا تم كراؤه السجل التجاري الخاص بشقيقته لعدة تجار، نافيا علمه بالعملية التي قام بها المستأجرون في استيراد العتاد سالف ذكره، وأمام هذه المعطيات، فقد أمر قاضي التحقيق بإيداع صاحبة السجل التجاري وشقيقها و5 تجار الحبس المؤقت، لينتظر محاكمتهم بداية شهر نوفمبر المقبل، بعد تأجيل القضية بطلب من المحكمة لحضور الأطراف المدنية والشهود.

الشروق اليومي
إخبارية وطنية

2016/10/27

سنة سجنا نافذا لمدير التربية السابق بتهمة الاختلاس

فوترة مسطرة بـ3000 دينار وكرسي خشبي بـ 5000 دينار في الوادي

أدانت أمس محكمة جنايات لدى مجلس قضاء الوادي مدير التربية السابق بعام سجنا نافذا، كما قضت المحكمة بالسجن لمدة سنة للمكلف بالتجهيزات خلال عهدة نفس المدير، وكذا المتهم ثالث بالسجن لمدة 6 أشهر، فيما برأت باقي المتهمين الستة، وذلك بجناية اختلاس وتبديد أموال عمومية.

سفيان. ع

كانت القضية التي تعتبر قضية فساد أثارت الرأي العام المحلي وأسالت الكثير من الحبر، قد بدأ القضاء في معالجتها قبل نحو سنة، إذ مثل فيها 19 متهما أمام قاضي التحقيق، بينهم مدير التخطيط والمراقب المالي الأسبق الذي كان يشغل نفس المهمة في الوادي في وقت وقوع المخالفات المالية، واللذان وجهت لهما تهمة المشاركة من طرف الضبطية القضائية.

وكانت فصيلة الأبحاث للدرك الوطني بالوادي، قد أحالت ملف القضية على العدالة، بعد تحقيقات معمقة في هذا الملف الخطير، والذي بدأت خيوطه في الوضوح إلى ما قبل سنة2014. وحسب مصادر قضائية، فقد قام المسؤول السابق لقطاع التربية ، رفقة موظفين من نفس المديرية، بالإضافة إلى ممونين بإبرام صفقات

مديرية التربية بالوادي - صورة من الأرشيف

لتجهيز المؤسسات التربوية، بناء على استشارات بالتراضي، في مخالفة صريحة لقانون الصفقات العمومية، الذي يشترط إعلان مناقصات وطنية حينما تتجاوز قيمة الصفقة مبلغا معينا من المال، وأوضحت ذات المصادر بأن المتهمين ضخموا مبالغ الفواتير، في شراء سلع مقلدة وليست أصلية، اقتنتها مديرية التربية وقتها لتجهيز المؤسسات التربوية، حيث وصلت مبالغها إلى أضعاف ثمنها الحقيقي، فسعر مسطرة طولها مترا من النوعية المتوسطة، و الخاصة بالأساتذة اقتنيت بـ3000 دج، في حين أن ثمنها لا يتجاوز 250 دج، وحسب ذات المراجع فالسلع متمثلة في وسائل بيداغوجية وتجهيزات مختلفة منها طاولات وكراسي للتلاميذ التي وصلت أسعارها إلى مبالغ خيالية، إذ فوتر الكرسي الخشبي العادي بثمن 5000 دج في حين لا تتجاوز قيمته في السوق الـ700دج.

كما جرى التحقيق في تهم التزوير في محررات إدارية رسمية، وفبركة محاضر اجتماع لم تنعقد أصلا، وقع عليها مدير القطاع باعتبارها اجتماعات قد تمت بالفعل، وأغلبها يخص لجنة الصفقات العمومية. يذكر أن المحكمة الابتدائية بالوادي، قد أدانت في وقت سابق من السنة الجارية المتهمين الرئيسين بالسجن لمدة 3 سنوات فيما برأت 6 متهمين آخرين قبل أن يتم استئناف الحكم.

فيما تم إحباط محاولته النصب على تاجر للأواني

حجز معدات لتزوير العملة الصعبة لدى رعية إفريقي في وهران

التمس ممثل الحق العام لدى الغرفة الجزائية لمجلس قضاء وهران تأييد الحكم الابتدائي القاضي بثلاث سنوات حبسا نافذا الصادر في حق رعية إفريقي متهم في قضية حيازة مواد معدة للتزوير. وحسبما دار في جلسة المحاكمة، فإن المتهم أخبر صاحب محل لبيع الأواني بقدرته على زيادة ماله مقترحا عليه تزوير العملة الصعبة، ولتحقيق ذلك طلب من ضحيته إحضار مبلغ من العملة الأجنبية، على أن يتكفل هو بجلب المواد والوسائل التي تساعده في عملية التزوير، وهو العرض الذي وافق عليه التاجر، ما جعل المتهم يحضر معداته إلى محل الضحية الذي انتهز الفرصة وأبلغ مصالح الأمن عن المحتال الذي ضبط متلبسا بحيازته وسائل التزوير من مواد سائلة وجهاز إعلام آلي وطابعة. وفي رده على الاتهام الموجه إليه خلال جلسة المحاكمة، نفى الموقوف الفعل المنسوب إليه، مصرحا أن الشاكي هو من طلب منه تزوير العملة، ولأنه لم يحصل على طلبه انتقم منه بتبليغ مصالح الأمن عنه.

م.معمري